

مقدمة

من الإصلاح السياسى إلى الإصلاح التربوى:

الدعاوى الفكرية كالآزياء، لها موضوعات وتقاليع أيضا. حملت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات موضة خطاب حقوق الإنسان، والنظام العالمى الجديد أيضا. واحتلت هاتان الدعوتان أغلب لافتات المؤتمرات والوسائل الإعلامية فى أركان العالم الأربعة. ومنذ منتصف التسعينيات تصدر خطاب العولمة ما عداه من خطابات، وأصبح الحديث عن العولمة القاسم المشترك لكل الدعوات، ولم يقاسمه إلا خطاب الإرهاب مختلطا به حيناً أو منفصلا عنه حيناً آخر.

أما العقد الأول من القرن الجديد، فقد ظلت موضة الإرهاب متصدرة، ثم قفزت معه ومتماهية معه قضية الإصلاح بحواشيها المختلفة: الإصلاح السياسى والاقتصادى والتعليمى والنسوى. لم تكن إزاحة دعوة محل دعوة فجائية، ولكن كانت تدريجية غالبا؛ بحيث تمت الإزاحة بشكل متدرج.

الأمر المؤكد أن المركز الأمريكى دفع وروج الخطاب، والقضية التى أرادها فى أغلب الموضوعات الفكرية السابقة، فالانتصار الأمريكى على التحدى السوفيتى وما تلاه من تفكك المنظومة الاشتراكية وانهار حائط برلين، روج لخطاب الديموقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك النظام العالمى (الأمريكى) الجديد الذى عنى تفرد القطب الأمريكى بالمقدرات العالمية دون منازع. كما انطلقت العولمة أمريكيا معتمدة

على التفوق الاقتصادى والعسكرى الأمريكى والتقدم الهائل فى وسائل الاتصال والمواصلات بإسهامات الأمريكى البارز. كما أفرزت المعاناة الأمريكية من هجمات ١١ سبتمبر خطابى: الإرهاب والإصلاح.

هكذا استقبل العرب الخطابات السياسية والفكرية المنتجة أمريكيا، وبدأ العرب مدعين للاستجابة للأجندة الأمريكية، وما نزال نتذكر دعاة الهرولة لركوب قطار العولمة قبل أن يتركنا خطاب الإصلاح، هو الوحيد الذى يتم تسويقه بقوة السلاح وبالأمر النهى وبكل وسائل الضغط، وهو ما استوعبه بعض حكامنا؛ حيث وصف الرئيس اليمنى هذه العلاقة بدعوته الشهيرة: "فلنخلق قبل أن يخلق الآخرون لنا". هذا موسم الإصلاح بامتياز، ولكنه الإصلاح الموجه خارجيا، لقد تضمنت دعاوى الإصلاح داخل أغلب الحركات الشعبية والوطنية فى الشارع العربى، منذ القرن التاسع عشر.

ويلاحظ البعض: أنه جرت تسمية أهداف السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر من خلال ثلاثة عناوين كبيرة: الحرب ضد الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتغيير والإصلاح السياسى. وثمة ملاحظة تالية: أن الأرضية الفلسطينية كانت مختبر الضغط الأمريكى باتجاه الإصلاح، قبل أن يعمم على المنطقة من خلال مشروعات "كولن بأول" لنشر الديمقراطية، والشرق الأوسط الكبير "لبوش" الابن، وتنوعت الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية من أجل الإصلاح بين ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية، أو الثلاثة مجتمعة، كما حدث فى العراق وليبيا وأفغانستان.

ويجب أن نفرق بين الاستجابة لضغوط الإصلاح ذات المصدر الأمريكى، والحاجة إلى تحديث مجتمعاتنا الداخلية المنشأ والتفعيل. وقفت الجماهير العربية محاصرة بين إصلاحين: الإصلاح الخارجى المصدر حسب الرؤية الأمريكية، والإصلاح المحدود الذى يتبناه الحكام، وكلاهما لا يستجيب لأمانى هذه الجماهير.

ربما تتطلع الشعوب العربية إلى ما أبعد من الإصلاح الجزئي، والوضعي والرقيعي، إنها تحتاج إلى تنمية شاملة مستدامة، تحقق لها ما تسعى إليه من تغيير أعمق وأوسع إطارا، تتحقق فيه مطالب فيه المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والأمن القومي: أى الكرامة والخبز معا.

فى هذه الأجواء، وقعتة خطاب الإصلاح يأتى خطاب الإصلاح التربوى الرسمى فى إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر العربى الإقليمى للتعليم بحضور وزراء التعليم (٢٠٠٤م).

ناقش الخطاب الرسمى للإصلاح التربوى العربى الآليات والخطط والبرامج وتمويل وفيات الإصلاح التعليمى، والتزموا بالإصلاح المستمر للتعليم، خاصة: إصلاح المناهج والتقويم وعلوم المستقبل وتدريب المعلمين، ولكن ماذا يعنى هذا الإصلاح فى حقيقة؟

إنه لا يعنى أكثر من تعديلات وتجديدات جزئية وفنية، محكومة بالنظرة الوظيفية الوضعية التى ترفض الاعتراف بالحاجة إلى تغيير جذرى فى النسق، وتستهدف الوصول إلى حالة التوازن Equilibrium والاستقرار، وأن جوانب الاعتلال التعليمى ليس أكثر من مجرد وظيفى يعرقل سير المنظومة، وبالتالي.. فإذا كانت العلة أو الأزمة جزئية وعابرة، فإن إصلاحها يكون أيضا جزئيا ومحددا.

وهذه الفلسفة، تعبر عن أيديولوجيا البرجوازية الغربية، أما الإصلاح التعليمى الحقيقى فهو الإصلاح الشامل فى ارتباطات التعليم، وانغراسه فى الجسد التعليمى، وحيث تعيد أنظمة التعليم إنتاج الشروط الاجتماعية المولدة لها، وبالتالي.. فإن تغيير معادلات القوة والنفوذ والثروة فى الداخل والخارج هى الضمان للإصلاح التعليمى الحقيقى، وإلا، فسوف يظل الإصلاح التربوى العربى خاضعا فى منظوره لمنظور الصندوق والبنك الدولى، أكثر مما يخضع لتغيير شروط العلاقات الاجتماعية فى الداخل والخارج؛ لأنها تظل مستجيبة لمصالح هذه الشرائح الداخلية والأجنبية.

وسوف تكون نتيجة أغلب محاولات الإصلاح التربوى المحدود جزئية وفنية ونخبوية (إدخال الحاسوب فى المدارس، تدريب المعلمين، تطوير الامتحانات)، ما دامت منفصلة عن إطارها وعمقها السوسولوجى المنتج لها... إن الحاجة إلى الرؤية الموسعة لعملية التربية، وارتباطاتها، والمصالح التربوية والممتزجة بالأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى الخطاب الغائب. أى إصلاح وأى تعليم؟ هذه هى المعضلة!.